حَلَاوَةُ الْحَلِّ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ
لِشِهَابِ الدِّيْنِ الخَفَاجِيّ [١٠٦٩هـ]

تحقيق: م.د. أحمد عليّ حيّاويّ

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بابل

الملخص

الحمدُ لله ربّ العالمَين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ محمدٍ وآلِه الطيبينَ الطاهرينَ وصحبِه المنتجبينَ أمّا بعدُ:

فلا يخفى على أحدٍ مكانةُ المخطوطاتِ وأثرُها في إغناءِ العربيةِ، لِمَا تحملُهُ من كُنوزٍ ودُررٍ، ينتفعُ بها جلُّ طالبي العربية، فدأبَ كثيرٌ من العلماء على تحقيق المخطوطات، لكشفِ دقائقِها وأسرارِها، ذلك ما دعاني إلى العملِ على إنجازِ هذه المخطوطة وإخراجها إخراجًا مائزًا، والمخطوطةُ رسالةٌ في أسلوبٍ نحويّ مهم كتبَها شهابُ الدّين الخفاجيّ، عرضَ فيها مسألة العطف على التوهم وما دار بين العلماء من خلاف حولها، والفرق بينه وبين العطفِ على التوهم، وتناول بالشرح والتفصيل مسألة العطف على عاملين.

الكلمات المفتاحية:

الحل_ العطف_ حلاوة_ المحل_ شهاب الخفاجي.

Perfectness of solution in adhering to conjunctions rules for Shihab Al-Din Al-Khafaji (1069H)

Investigated by: Dr. Ahmed Ali Hayawi

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the most honorable of prophets and messengers, Muhammad, his pure and immaculate family, and his chosen companions:

It is clear how significant manuscripts are in enriching the Arabic language due to the precious treasures they have, which \are a resource of great benefit for Arabic learners. Many scholars examine these manuscripts to unveil their intricacies and secrets. That has motivated the researcher to achieve and produce the current manuscript professionally. The manuscript is a letter that includes a grammatical style written by Shihab Al-Din Al-Khafaji. In his manuscript, he presented the issue of conjunction with illusion and the disagreement among scholars about it. He also tackles the difference between his opinion and conjunction with illusion. Finally, he addressed in detail the issue of conjunction with two factors.

Keywords:

Solution, Conjunctions, Perfectness, Rule, Shihab Al-Khafaji

مُقَدّمَةُ التّحْقِيْقِ:

الحمدُ للهِ ربّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ محمدٍ وآلهِ الطيبينَ الطاهرينَ وصحبهِ المنتجبينَ أمّا بعدُ:

فلا يخفى على أحدٍ مكانةُ المخطوطاتِ وأثرُها في إغناءِ العربيةِ، لِمَا تحملُهُ من كُنوزٍ ودُررٍ، ينتفعُ بها جلُّ طالبي العربية، فدأبَ كثيرٌ من العلماء على تحقيق المخطوطات، لكشفِ دقائقِها وأسرارِها، ذلك ما دعاني إلى العملِ على إنجازِ هذه المخطوطة وإخراجها إخراجًا مائزًا، والمخطوطةُ رسالةٌ في أسلوبٍ نحويّ مهم كتبَها شهابُ الدّين الخفاجيّ، عرضَ فيها مسألة العطف على التوهم وما دار بين العلماء من خلاف حولها، والفرق بينه وبين العطفِ على التوهم، وتناول بالشرح والتفصيل مسألة العطف على عاملين، واقتضتْ طبيعةُ العملِ أَنْ يُقَسمَ على ثلاثةِ أقسامٍ: القسمِ الأولِ تناولتُ فيه ترجمةَ المؤلّفِ اسمَهُ ولقبَهُ وشيوخَهُ وآثارَهُ، فضلًا عن وصفِ المخطوطةِ ومنهجِ التحقيقِ المُتّبَع، والقسم الثاني خصّصتُهُ للنصّ المُحَقّق، قمتُ فيه بضبطِ النصّ، والترجمةِ للأعلامِ الذين وردَ ذكرَهم في النصّ، وإحالةِ النصوصِ إلى مصادرِها التي أشار إليها المؤلّفُ، فضلًا عن تفسيرِ بعضِ الألفاظِ التي تحتاجُ إلى ذلك.

والقسم الثالث خصّصتُهُ للفهارس الفنيةِ للعملِ، أولها: تخريجُ الآياتِ القرآنيةِ وإحالتِها إلى سُورِها ورقمِ آياتِها، وثانيها: تخريجُ الأبياتِ الشعريةِ ونسبتِها إلى قائلِها، فضلًا عن ذكرِ بحرِها الشعريّ، وثالثها: فهرسةُ الأعلامِ الذين وردَ ذكرَهم في النصّ، ورابعها: خُصِصَ لهوامشِ البحثِ، وخامسها: للمصادرِ التي أعانتني على إخراجِ هذا العملِ وضبطِهِ، أسألُ اللهَ تعالى التوفيقَ كما أسألُهُ السدادَ في كلّ عملٍ والحمدُ للهِ ربّ العالمينَ.

القسم الأول:

١- ترجمة المؤلف:[١]

اسْمُهُ ولَقَبُهُ:

الشَّيْخ أَحْمد بن مُحَمَّد بن عمر قَاضي الْقُضَاة الملقب بشهاب الدّين الخفاجي الْمصْريّ الْحَنَفِيّ صَاحب التصانيف السائرة وَأحد أَفْرَاد الدُّنْيَا الْمُجْتَمع على تفوقه وبراعته وَكَانَ فِي عصره بدرُ سَمَاء الْعلم ونيرُ أفق النثر وَالنّظم، رَأسُ المؤلفين، وَرَئِيسُ المصنفين، سَار ذكره سيرَ الْمثل، وَطلعتْ أخبارُهُ طلوعَ الشهب فِي الْفلك، وكلّ مَنْ رَأَيْنَاهُ أَو سمعنَا بِهِ مِمَّن أدْركَ وقتَهُ معترفين لَهُ بالتفرد فِي التَّقْرِير والتحرير وَحسن الْإِنْشَاء.

مولدُهُ ووفاتُهُ:

وُلِدَ في مصر عام (٩٩٧هـ)، ورحلَ إلى بلادِ الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولّاه قضاءَ سلانيك، ثم قضاءَ مصر. ثم عُزِلَ عنها فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم، فنُفِيَ إلى مصر ووُلِّيَ قضاءً يعيش منه فاستقر إلى أن توفي عام (١٠٦٩هـ).

شيوخُهُ:

ذكرت كتب التراجم الشيوخ الذين تتلمذ الشهاب الخفاجيّ على أيديهم ومنهم:

١/ أَبو بكر الشنواني

٢/ مُحَمَّد الرَّمْليّ

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ١/ ٣٣٢، والأعلام للزركلي: ١/ ٢٣٨.

٣/ الشَّيْخ نور الدّين على الزيَادي
٤/ إِبْرَاهِيم العلقمي
٥/ عَليّ بن غَانِم الْمَقْدِسي
٦/ أَحْمد العلقمي
٧/ مُحَمّد الصَّالِحِي الشَّامي
٨/ الشَّيْخ دَاوُد الْبَصِير
٩/ الشَّيْخ عَليّ بن جَار الله العصام
١٠/ ابْن عبد الْغَنِيّ
١١/ مصطفى بن عزمي
١٢/ الحبر دَاوُد
١٣/ سعد الْمِلَّة وَالدّين ابْن حسن

آثارُهُ:

١/ ريحانة الألِبّا في زهرة الحياة الدنيا
٢/ شفاءُ العليلِ فيما في كلام العربِ من الدخيل
٣/ شرحُ دُرّة الغواص في أوهام الخواص للحريري
٤/ طراز المجالس
٥/ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض
٦/ خبايا الزوايا بما في الرجال من البقايا
٧/ ريحانة الندمان
٨/ عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي
٩/ ديوان الأدب في ذكر شعراء العرب
١٠/ السوانح

١١/ قلائد النحور من جواهر البحور

١٢/ رسالتان: (جنة الولدان) و (الكنس الجواري)

٢- وصفُ المخطوطةِ:

اعتمدتُ في التحقيقِ على نُسخةٍ خطيّةٍ واحدةٍ، ولم أجدْ غيرَها، وهي نسخةُ مكتبةِ مراد ملا في تركيا تحمل الرقم ١٨٣٦، والمخطوطةُ هذه من مجموعةِ رسائل نُسختْ لشهابِ الدّين الخفاجيّ، وجاءت المخطوطةُ سليمةً من أيّ خللٍ أو ضررٍ، واضحة غير أنّها خلتْ من اسمِ الناسخِ وسنةِ النسخِ.

وتقعُ المخطوطةُ في تسعِ صفحاتٍ، في كلّ صفحةٍ ثلاثةُ وعشرون سطرًا، وفي كلّ سطرٍ تسعُ كلماتٍ، والجديرُ بالذكر أنّ الناسخَ قد ذكرَ عنوانَ الرسالةِ في أولّها بقوله(حلاة الحلّ للعطفِ على المحلّ).

٣- منهجُ التحقيقِ:

١/ نسختُ النصَّ من المخطوطةِ وضبطتُ العباراتِ والألفاظَ، ووضعتُ علاماتَ الترقيم المناسبةَ في موضعِها.

٢/ خرجّتُ الآياتِ القرآنيةَ وذكرتُ اسمَ السورةِ ورقمَ الآيةِ في الهامش.

٣/ خرجتُ الشواهدَ الشعريةَ بالعودة إلى ديوانِ الشاعرِ وكُتبِ اللغةِ.

٤/ ترجمتُ بعض الأعلام الذي ورد ذكرهم في النص.

٤- صور من المخطوطة

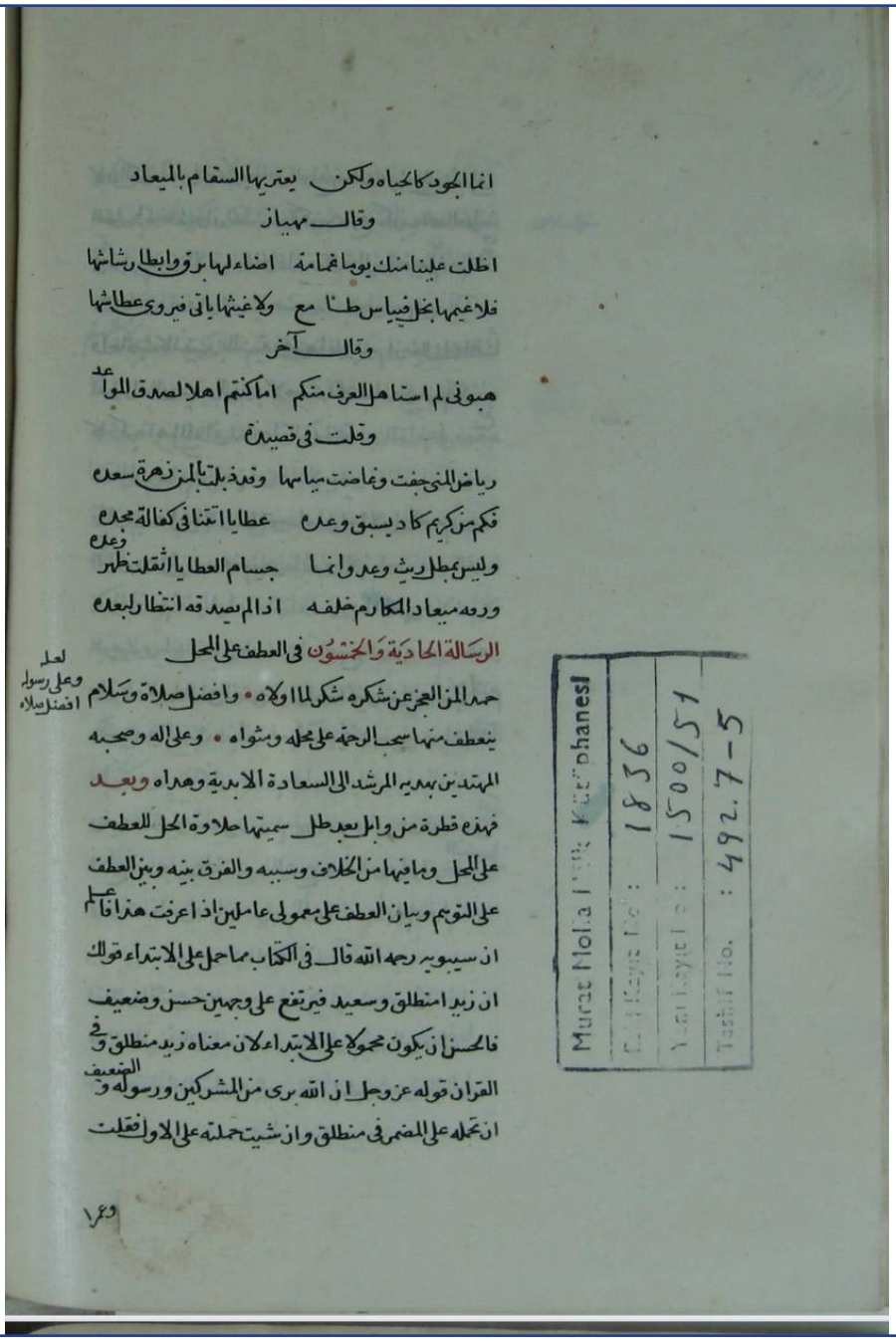

انما الجود كالحياة ولكن يعتريها السقام بالميعاد

وقال مهيار

اظلت علينا منك يوما غمامة اضاء لها برق وابطا رشاشها

فلا غيمها يخلف فياس طامع ولا غيثها ياتي فيروي عطاشها

وقال آخر

هبوني لم استاهل العرف منكم اما كنتم اهلا لصدق المواعد

وقلت في قصيدة

رياض المنى جفت وغاضت سيانها وقد بلت بالمزن زهرة سعدي

فكم من كريم كاد يسبق وعده عطايا اتتنا في كفالة محمد

وليس بطل ريث وعد وانما جسام العطايا اثقلت ظهر وعده

ورده ميعاد المكارم خلفه اذا لم يصدقه انتظار لبعده

الرسالة الحادية والخمسون في العطف على المحل

لعله وعلى رسوله افضل صلاته

حمد المزي العجز عن شكره شكرا لاولاه • وافضل صلاة وسلام ينعطف منها سحب الرحمة على محله ومثواه • وعلى اله وصحبه المهتدين بهديه المرشد الى السعادة الابدية وهداه وبعد فهذه قطرة من وابل بعد طل سميتها حلاوة الحل للعطف على المحل وما فيها من الخلاف وسببه والفرق بينه وبين العطف على التوهم وبيان العطف على معولي عاملين اذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه رحمه الله قال في الكتاب مما حمل على الابتداء قولك ان زيدا منطلق وسعيد فيرتفع على وجهين حسن وضعيف فالحسن ان يكون محمولا على الابتداء لان معناه زيد منطلق وفي القران قوله عز وجل ان الله بري من المشركين ورسوله والضعيف ان تحمله على المضمر في منطلق وان شئت حملته على الاول فقلت

Murat Molla Kütüphanesi
No : 1836
Tashih No. : 492.7-5

الصورة الأولى من المخطوطة

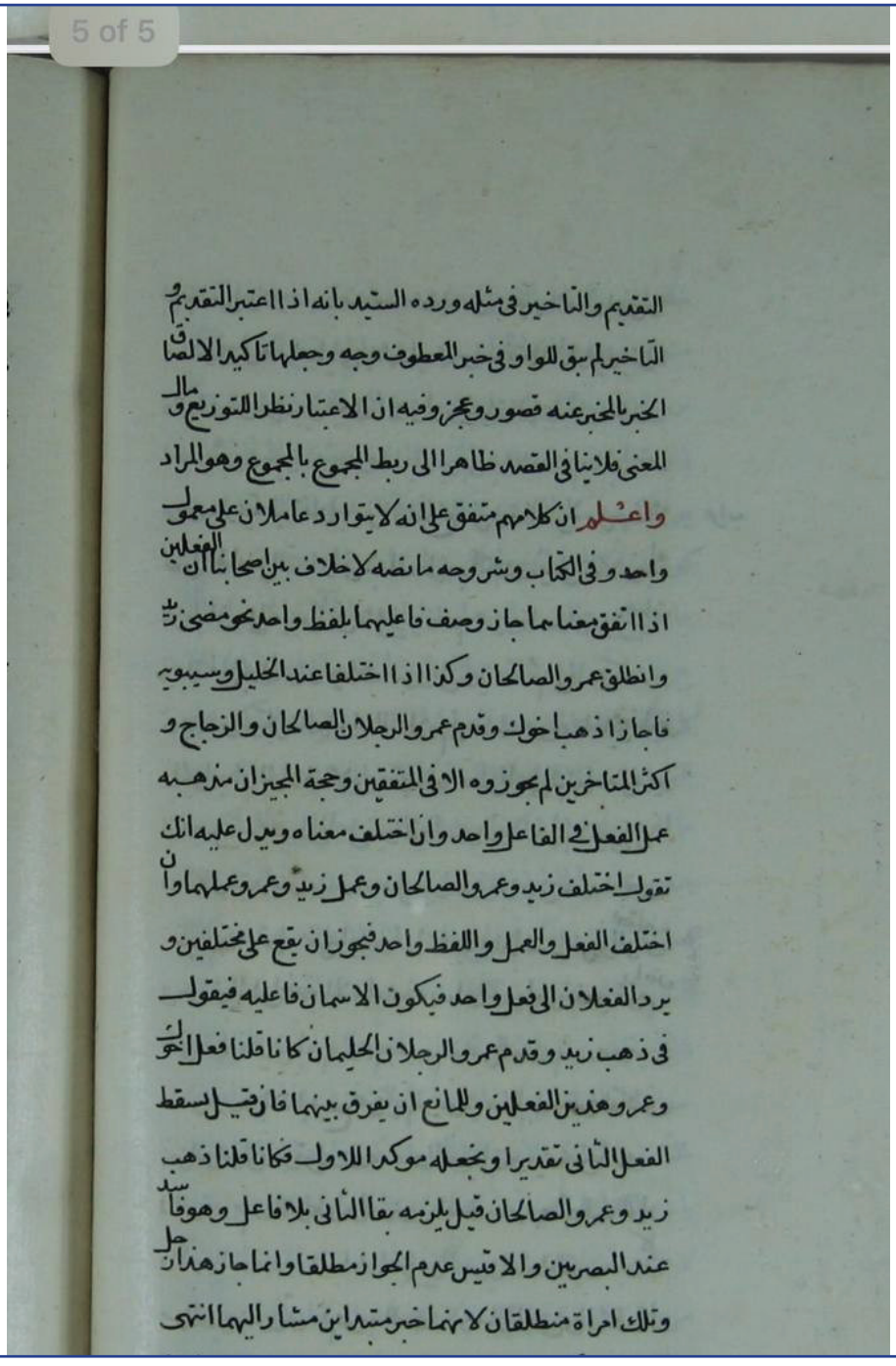

التقديم والتاخير في مثله ورده السيد بانه اذا اعتبر التقديم و
التاخير لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعلها تاكيدا لاصق
الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه ان الاعتبار نظر اللتوزيع و
المعنى فلا ينافي القصد ظاهرا الى ربط المجموع بالمجموع وهو المراد
واعلم ان كلامهم متفق على انه لا يتوارد عاملان على معمول
واحد وفي التكاب وشروحه ما نصه لا خلاف بين اصحابنا ان الفعلين
اذا اتفق معنا مما جاز وصف فاعليهما بلفظ واحد نحو مضى زيد
وانطلق عمرو الصالحان وكذا اذا اختلفا عند الخليل وسيبويه
فاجازا ذهب اخوك وقدم عمرو الرجلان الصالحان والزجاج و
اكثر المتاخرين لم يجوزوه الا في المتفقين وحجة المجيز ان مذهبه
عمل الفعل في الفاعل واحد وان اختلف معناه ويدل عليه انك
تقول اختلف زيد وعمرو الصالحان وعمل زيد وعمرو عملهما وان
اختلف الفعل والعمل واللفظ واحد فيجوز ان يقع على مختلفين و
يرد الفعلان الى فعل واحد فيكون الاسمان فاعليه فيقول
في ذهب زيد وقدم عمرو الرجلان الحليمان كانا قلنا فعل اخوك
وعمرو هذين الفعلين والمانع ان يفرق بينهما فان قيل يسقط
الفعل الثاني تقديرا ونجعله موكدا للاول فكانا قلنا ذهب
زيد وعمرو الصالحان قيل يلزمه بقا الثاني بلا فاعل وهو فاسد
عند البصريين والا قيس عدم الجواز مطلقا وانما جاز هذا في
وتلك امراة منطلقان لانهما خبر مبتدا ين مشار اليهما انتهى

الصورة الأخيرة من المخطوطة

القسم الثاني

النصُّ المُحَقَّقُ

الرسالة الحادية والخمسون في العطف على المحلِّ

حَمْدًا لِمَنْ العَجْزُ عَن شُكْرِهِ شُكْرُ لِمَا أَوْلَاهُ، وأَفْضَلُ صَلاةٍ وسَلامٍ يَنعَطِفُ منها سُحُبُ الرّحمةِ على مَحَلّهِ ومَثْواه، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ المُهْتَدِينَ بِهَدْيِهِ المُرشِدِ إلى السّعادةِ الأبديّةِ وهُدَاهُ وبعدُ:

فَهذهِ قَطْرةٌ مِن وابلٍ بعدَ طَلٍّ سَمّيْتُها حَلاوةَ الحَلِّ لِلعَطْفِ عَلَى المَحَلِّ وما فيها مِن الخلافِ وسَبَبُهُ الفَرقُ بينهُ وبينَ العطفَ على التوهِم، وبيان العطفِ على معمولي عاملين، إذا عرفتَ هذا فاعلمْ أنّ سيبويه(١٨٠ هـ)رحمه الله قال في الكتاب: ((مما حُمِلَ على الابتداءِ قولُكَ:(إنّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ) فيرتفعُ على وجهين: حَسَنٍ وضعيفٍ، فالحسنُ أنْ يكونَ محمولًا على الابتداءِ؛ لأنّ مَعْناه(زيدٌ منطلقٌ)، وفي القرآنِ قولُه عز وجل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[١] والضعيفُ أنْ تَحملَهُ على المُضْمَرِ في (منطلق)، وإنْ شئتَ حَمَلْتَهُ على الأولِ فقلتَ:(وعمرًا) فجَعَلْتَهُ على قولِه: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[٢] ورفعَهُ قومٌ على حدّ قولِه :(لو ضربتَ زيدًا وعمرٌو قائمٌ) ما ضرّكَ أي في هذه الحالةِ))[٣] إلى آخر ما فصّلَه.

(١) التوبة: ٣

(٢) لقمان: ٢٧

(٣) الكتاب: ٢/ ١٤٤

وقال الشلوبين[1] (٦٤٥هـ)[2] وغيره[3] من الشّراح يعني إنّه على الابتداءِ الكائنِ في موضعِ (إنّ واسمها)، وزعم ابن أبي العافية(٥٨٣هـ)[4] إنّ الحملَ على الموضع لا يجوزُ عند سيبويه، ومَنْ حمَل كلامَهُ عليه فقد أخطأَ؛ لأنّه لا يُجيزُهُ، ومعنى كلامه إنّه مرفوعٌ بالابتداءِ وخبرُهُ مقدّرٌ يدلُّ عليه ما قبلهُ وهو الظاهرُ من كلامِهِ، ومعنى حَمْلُهُ على الابتداءِ أنّه مستأنفٌ، واحتجّ له بأمورٍ منها زعمَ أنّها مأخوذةٌ من كلامِهِ الذي يدلُّ على أنّ مرادَهُ أنّه محمولٌ على موضعِهِ

(١) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الَأَزْدي، أبو علي، الشلوبيني أو الشلوبين: من كبار العلماء بالنحو واللغة. مولده ووفاته بإشبيليّة. من كتبه «القوانين» في علم العربية، ومختصره «التوطئة» و « شرح المقدمة الجزولية» في النحو، كبير وصغير، و«حواش على كتاب المفصَّل للزمخشري - خ» في شستربتي (٥٠٢٦) و« تعليق على كتاب سيبويه» نحو. والشلوبيني نسبة إلى حصن «الشلوبين» أو « شلوبينية» بجنوب الأندلس ويسميه الإسبان Salobrena وفي المؤرخين من يقول إن لقب صاحب الترجمة «الشلوبين»بغير نسبة، ويفسره بأن معنى هذه الكلمة: الأبيض الأشقر. وفي اختصار القدح أنه «ينسب إلى شلوبينة، من حصون غرناطة الساحلية» وأنه اشتهر بحدة المزاج، وكان يسب من يمر بذكره من أئمة النحو وغيرهم، ينظر: الأعلام للزركلي: ٥/ ٦٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير:٢/ ٧٨٩،

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/ ٢٥٠، والتعليقة على كتاب سيبويه:١/ ٢٩٤، والمفصل: ٣٩٣.

(٤) مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عبد الْعَزِيز بن خَلِيفَة بن أبي الْعَافِيَة الَأَزْدِيّ أَبُو بكر الكتندي الإ لبيري الأَصْل. قَالَ ابْن الزبير: كَانَ شَيخا فَقِيها، جَلِيلًا أديبا بارع الْأَدَب، عَارِفًا بِالْعَرَبِيَّةِ واللغة، ذَاكِرًا لَهَا، كَاتبا مجيدا، شَاعِرًا مكثرا، مطبوعاً منطويا على جملَة محَاسِن، مَعَ أَخْلَاق سوية. أَصله من كتندة، بمرسية، وانتقل إِلَى غرناطة، وَسكن بهاء بالقة، وَأخذ عَن أَهلهَا، واعتنوا بِهِ لعلمه وأدبه وفضله، سمع على أبي بكر ابْن الْعَرَبِيّ، وَأبي الْوَلِيد بن الدّباغ، وَأبي بكر بن مَسْعُود الْخُشَنِي، وروى عَنهُ ابْنا حوط الله، وَله شعر مدون. ولد سنة سِتّ وَخمسين وَخَمْسمِائَة، وَمَات بغرناطة سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ وَخَمْسمِائَة، ينظر: بغية الوعاة:١/ ١٥٤-١٥٥. وقد نسب إليه هذا الرأي ابنُ أبي الربيع في شرحه على الجمل: ٧٩٤.

لأنّـه كان مبتدأً لا ما زعمَـهُ من أنّه لا يجوزُ أنْ يُفسرَ بأنّه حُمِلَ على موضعِ (زيد) في (إنّ زيـدًا)؛ لأنّـه فاسـدٌ؛ لأنّ (إن) نسـختْهُ، فلو كان الابتـداءُ ثابتًا كان غيرَ منسـوخ، وهو وهمٌ؛ لأنّه محمولٌ على موضعِ (إنّ واسـمها)، ألا تَرَى أنّ معنى (إن زيدًا قائمٌ) (زيدٌ قائمٌ)، فلا يمتنعُ أنْ يُجعلَ الموضعُ لها مع اسمها لا لاسمها كـما عَمِلت (ليـس) في موضعِ المجرورِ تقديرًا في قولك:(ليـس زيدٌ ببخيلٍ ولا جبانًـا)؛ لأنّ معنـاه (ليس زيدٌ بخيلًا ولا جبانًا)، فمنْ ثم قال: فأمّا الحسـنُ إلخ فكلامُـهُ يُعضّدُ بعضَـهُ بعضًا، ويدلُّ على ما قلنَـاه، ولا فرقَ بين (إنّ) و(ليس)، وكـون (ليـس) عامـلًا لفظيًّـا يعملُ في اللفـظِ والمحـلِّ، بخلافِ الابتـداءِ، فإنّه عامـلٌ معنـويٌّ ضعيفٌ غيرُ مسـلم، وقولُهُ إنّ الحملَ على المحـلِّ لا يجوزُ عندهُ؛ لأنّـه مَنَعَ في قوله: (إنّ قومَكَ فيها أجمعـون) تأكيدَه باعتبارِ محلّه، وجعلَهُ توكيدًا للضمـيرِ في قولِـه (فيها وعـدٌ)، وله عن الظاهـرِ لا وجهَ له؛ لأنّه إنّـما منعَهُ لأنّه لـو حَمَلـهُ على ذلك لَزِمَهُ الحملُ على المعنى قبلَ التـمام، فيكونُ في نيّةِ التقديم على متبوعِـه، والحمـلُ على المعنى قبـلَ التمامِ مُمتنعٌ عندهُ، ولذا حُمِـلَ (إن زيدًا منطلقٌ العاقـلُ) بالرفـعِ على تأكيـدِ الضميرِ في الخبرِ إذ التقدير:(منطلـقٌ هو)، ولم يتبعْهُ قبـلَ تمـامِ العامـلِ المعنويّ، وليس يُشـتَرَطُ في العطفِ أن يكـون واليًا كغيرِهِ من التوابـعِ، وقولـه في القـرآن مثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ﴾[1] قد اضطـربَ الشّراحُ فيه، فمـن قائلٌ أخطأَ، لأنّ المفتوحةَ غّـيرتِ المعنى وصيّرتِ الجملةَ مفردًا، فلا يُحمَلُ على موضعِها كالمكسـورةِ، وقيل: إنّه على قراءةِ ابنِ مُحصنٍ بالكسر[2] وقيل: إنّه ظَـنّ أنّ القـراءةَ بالكسرِ، والقولُ فيه ما قالَهُ ابنُ جني(٣٩٢هـ) من أنّ المفتوحةَ

(١) التوبة: ٣

(٢) لم أقف عليها.

كالمكسورةِ لفظًا ومعنًى وعملا[1]،والعربيةُ حكمتْ لها وإنْ غيرتِ الجملةَ والدليل عليه قوله[2]:

فلا تَحْسَبي أنّي تَخَشّعْتُ بَعدَكم

ولا إنّني من خَشْيَةِ الموتِ أفرقُ

ثم قال : ولا أنا مما يزدهيه وعيدُهُم

فقالَ (أنا) حملًا على الموضعِ ولم يَقُلْ (ولا أنّني) وهذا هو الذي قصدَهُ سيبويه بقولهِ وفي القرآنِ وبه نقولُ، وقولُ سيبويه[3] وإنْ شئتَ جعلتَ الكلامَ على الأولِ أي: تشاركُ المعطوفَ اسمَها، فالخبرُ محذوفٌ بعطفِ معمولينِ لعاملٍ واحدٍ كقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ ﴾[4]، وقولـه ورفعَـهُ قومٌ على حـدّ(لو ضرتَ زيدًا وعمرو قائم) أي على الحالِ لا على موضعِ (إنّ)؛ لأنّ (لو) لا يليها الجملُ الاسميةُ ولا يليها اسمٌ في غير (لو) أنّ وحدها، فلم يُحملْ على الموضعِ؛ لأنّ (إنّ) وما بعدها لا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ جملةٍ اسميةٍ؛ لأنّ تقديرَه لِمَا لا يجوزُ، فبطلَ الحملُ عليه وحُمِلَ على الحالِ والعاملُ فيها ما في (أقلام) من معنى (كبت) ؛لأنّ خبرَ(إنّ) لا بُدّ أنْ يكونَ فعلًا أو مشتقًا في معناه، أو ما هوَ في حكمه، لتكونَ (لو) كأنّها داخلةٌ على فعلٍ في كفالة (لو) الشرطية.

فالتقديرُ:(لو كبتْ ما في الأرض من شجرةٍ والبحر يمدّه حال ما نفذت إلخ)، ومثل(إنّ) (لكنّ) وأخواتها واعلم أنّ سيبويه قال: ((إنّ ناسًا من العربِ يقولون: إنْ هم أجمعون ذاهبون))[5] على أنّ (هم) ضميرٌ منفصلٌ من (إنّ) واسمها ضمير

(١) نسبَ هذا الرأيَ إلى ابن جني البغداديُّ في خزانة الأدب: ١٠/ ٣٠٧

(٢) ينظر: شرح ديوان الحماسة (التبريزي):١/ ١١، وخزانة الأدب:١٠/ ٣٠٧

(٣) ينظر: الكتاب:٢/ ١٤٤

(٤) لقمان:٢٧

(٥) الكتاب:٢/ ١٥٥

شـأن مقدرٍ، ومثله خارجٌ عن الظاهر شـاذٌ، وقد قال الإمام[١] إنّهم نصبوا على أنّه يقـال:(إنّك وزيدٌ ذاهبانِ)، ومثله مـن التوهم لا يكون إلا في المبني الذي لا يظهرُ إعرابُـهُ، فـلا يجوز (إنّ الذيـنَ أجمعون ذاهبون) وليس في كلامهـم له نظيرٌ، والذي قالَـهُ الإمـامُ في أنّ (إنّهـم أجمعون) توهمٌ؛ لأنّـه لا يكون الموضعُ رفعًـا إلا بعد تمام الكلام، وإنّما يتمُّ الكلامُ بمضي الخبرِ، فإذا حملتَهُ قبل تمامِهِ حملتَهُ على شيءٍ، فلا يجوز الحمـلُ على الموضعِ قبل تمامِهِ، والتوهمُ في مثلـهِ قليلٌ في كلامهم، ووافقه الفرّاءُ[٢] عـلى هذا وإنّـه لا يكونُ إلا إذا لم يظهرِ الإعرابُ؛ لأنّه جـاء على هذا فجعلَهُ أصلًا، والحملُ على المعنى لا يجوز بالقياسِ وهو مردودٌ قياسًـا وسـماعًا؛ لأنّه أقرَّ بفسـاده قياسًا فيما لا يظهرُ إعرابُهُ، فينبغي أنْ يمنَعَهُ أيضًا فيما يظهرُ مع أنّه قال إنّه جاءَ قليلًا على التّوهم، فإنْ قيلَ قد جاءَ قبلَ التمامِ في قوله: ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾[٣] قيلَ: إنّه على نيّةِ التقديم والتأخيرِ فلا حجّةَ فيه كما في قولِه (أنا وأنتم نعاه) إذا لم يقل (وإياكم) وأجاز الفراءُ[٤] الحملَ على المعنى قبلَ التمامِ وهو مردودٌ بالقياسِ والسـماعِ عند المتقدمينَ،

(١) يريد سيبويه

(٢) ينظر: معاني القرآن:١/ ٣١١

(٣) المائدة:٦٩

(٤) ينظر: معاني القرآن:١/ ٣١٠

وقال ابنُ جني[١] في الخاطريات حكى أبو عليّ(٣٧٧هـ)[٢] عن الجاحظ[٣] أنّ (الحافظ)[٤] قرأ ((إنّ اللهَ وملائكتُهُ)) بالرفع[٥] فقيل: إنّ القراءةَ بالنصب، فأصرَّ على قراءته، وسُئِلَ أبو علي عنه فقال هو كقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٦] على التقديم والتأخير، فقيلَ يلزمُ على هذا أنْ يكونَ التقديرُ:(إنّ اللهَ يُصلُّون)، فأجابَ بأنّه على حدِّ قوله: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[٧] وهو ساقطٌ عندي، والوجه أنّه لمّا جَرَى ذكرُ

(١) ينظر: الخاطريات: ٢/ ٧٨.

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسّي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية.
ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ وتجوّل في كثير من البلدان.
وفدم حلب سنة ٣٤١ هـ فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب (الإيضاح) في قواعد العربية. من كتبه (التذكرة) في علوم العربية، عشرون مجلدا، و (تعاليق سيبويه) جزآن، و (الشعر) جزء منه، و (الحجة) الأول منه، في علل القرآات، و (جواهر النحو) و (الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني) و (المقصور والممدود) و (العوامل) في النحو. و(المسائل الشيرازية) و(المسائل العسكريات)، و (المسائل البصريات) أمال ألقاها في جامع البصرة، و (الحلبيات) جزء منه، و (البغداديات). ينظر: الأعلام:٢/ ١٧٩-١٨٠

(٣) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها «الحيوان» أربعة مجلدات، و «البيان والتبيين» و «سحر البيان» والتاج - «ويسمى أخلاق الملوك»، و «البخلاء» و «المحاسن والأضداد» و « التبصر بالتجارة» و«مجموع رسائل» اشتمل على أربع، هي: المعاد والمعاش، وكتمان السر وحفظ اللسان، والجد والهزل، والحسد والعداوة. وله « ذم القوّاد » رسالة صغيرة، و « تنبيه الملوك» في ٤٤٠ ورقة، و «الدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير - ط»و أثار عديدة كثيرة، ينظر: الأعلام:٥/ ٧٣-٧٤.

(٤) محمد بن محمد بن سليمان، أبو بكر الأزدي الواسطي، المعروف بابن الباغندي: من حفاظ الحديث. رحل في طلبه وأخذ عن أهل الكوفة والشام ومصر والبصرة وغيرها. وسكن بغداد، وتوفي بها(٣١٢هـ) له (مسند عمر بن عبد العزيز) و (الأمالي)، ينظر: الأعلام:٧/ ١٩

(٥) ينظر: البيان والتبيين:١/ ٢٤٤

(٦) المائدة:٦٩

(٧) المؤمنون:٩٩

الملائكـةِ قبـل جازَ فيـه أنْ يجريَ على وقفِهِ مجموعًـا، وإن كان لا يجوزُ لو يتقدمُ على حـدِّ قوله: (ضرب زيدًا غلامُهُ) لتقدمِ المفعولِ جازَ اتصـالُ الفاءِ بضميرِهِ فافْهَمْهُ، فإنّه دقيقٌ انتهى.

واعلمْ أنّ العطفَ لا يُشترطُ فيه ما يُشترطُ في النّعتِ والتأكيدِ بعد تمام اللفظِ لم يجزْ لأنّهما واقعانِ في النّيةِ، والتقديرُ قبلَ تمام المعنى لاشـتراطِ الولايةِ فيهما للاسـم، فإذا وقعا في الخبرِ واللفظِ فيمها واقعانِ قبلَهُ جازَ ومن ثم لم يُجزِ الحملُ على الموضعِ في النّعـتِ والتأكيـدِ في هذا البابِ، وجازَ في العطـفِ أنْ يُحملَ تقولُ:(إنّ زيدًا قائمٌ وعمـرٌو) حمـلًا على الموضعِ؛ لأنّـه ليس في تقديـرِ :(إنّ زيدًا وعمرٌو قائـمانِ)، فإذا قلتَ:(إنّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ) لم يجزْ لأنّه قبلَ تمام المعنى، فمن هنا خالفَ العطفُ مـعِ النعـتِ والتأكيدِ انتهى. أقولُ هذهِ زبدةُ ما قالُـوه في أنّ الاتباعَ للمحلِّ في (إنّ) وغيرها جائزٌ، بناءً على أنّه لا يشترطُ بقاء المحرزِ وعلى جوازِهِ في أنّ هل هو لاسمها وحـدهُ أو لها مع اسـمِها؟ وهل هو مخصوصٌ بالمكسـورةِ أو يجـري فيهما مُطلقًا كما ذهبَ ابنُ جنيّ؟ أو يكونُ في المفتوحةِ إذا سـبقتْ بعلم ونحوه لبقاءِ حمليتِها، وهل يُشـترطُ فيـه التقديمَ والتأخيرَ وفيهِ بَحـثٌ، فإنّ القولَ بأنّه على محلّ (إنّ واسـمها) يأبـاه أنّ الحـرفَ مع غيرِهِ إنّما يكونانِ في محـلّ (إلّا)، إذا كانا جارًّا أو مجرورًا وحرفًا سادًّا، وأيضًا نية التقديمِ والتأخيرِ، لا نحذرُ فإنه جارٍ في كلّ محلّ، اللهمّ إلّا أن يمنعَ هذا منعًا باتًّا.

فصل

في العطفِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ

قال الدماميني(٨٢٧هـ) في شرحِ المُغني[١]: إنّ النحاةَ أجمعُوا على جوازِ العطفِ على معمولي عاملٍ واحدٍ نحو:(إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ)، وهو من عطفِ المفرداتِ، وفي شرحِ المفتاحِ[٢] للسيّدِ[٣] في عطفِ مفردَي جملةٍ على مفردَي جملةٍ أخرى دقةٌ فليتأمل انتهى.

ووجهُ الدقةِ دفعُ الإشكالِ الواردِ عليه من أنّ حكمَ المعطوفِ حكمُ المعطوفِ عليهِ بالنسبةِ لِمَا قبله وما بعده، فإذا كان خبرًا لَزِمَ كونَهُ خبرَ المبتدأ بشرطِهِ من العائدِ ونحوه فكيف يتجهُ العطفُ هنا؟ وأُجيبَ بأنّ هذا شرطٌ إذا اتحدّ ما قبل المعطوفِ عليه كـ(زيدٌ يقومُ ويقعدُ)، أمّا إذا تعدّدَ كـ(زيدٌ يقومُ وعمرٌو يقعدُ) فالشرطُ الاتحادُ في عمومِ الجهةِ، إذ كلٌّ منهما خبرٌ في الجملةِ من غيرِ نظرٍ لخصوصِ المُخْبَرِ عنه، وفائدةُ الشرطِ أنّه لا يُعطفُ على صفتِهِ ولا حالِهِ، وإنّما يُعطفُ على خبرِهِ لتحققِ الاشتراكِ في مطلقِ الخبريةِ، وتمثيلُ الشريفِ لعطفِ مفردَي جملةٍ على مثلِه أنْ جعلَ (زيدًا) معطوفًا على (عمرو)، و(قائمًا) على (قاعدًا) فهو جملةٌ واحدةٌ، وإنّ قُدّرَ بعد العاطفِ كان من عطفِ الجملِ، والسيّدُ مَثّلَ لحذفِ المسندِ بقوله:(زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو) قال يجوزُ بعدَ

(١) ينظر: شرح المغني:٢/ ٣٨٠

(٢) ينظر: شرح المفتاح للشريف الجرجانيّ: ٢٩٢

(٣) يريد الشريف الجرجانيّ (٨١٦هـ)، علي بن محمد بن علي، فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. نحو خمسين مصنفا، منها «التعريفات – ط »و «شرح مواقف الإيجي» و « شرح كتاب الجغميني»في الهيئة، و « مقاليد العلوم » و « تحقيق الكليات» و «شرح السراجية » في الفرائض، و «الكبرى والصغرى في المنطق» و «الحواشي على المطول للتفتازاني» و« مراتب الموجودات» رسالة، ورسالة في «تقسيم العلوم». و «رسالة في فن أصول الحديث» و «شرح التذكرة للطوسي» في الهيئة، و« شرح الملخص» هيئة، و «حاشية على الكشاف».

تقديرِ المسندِ أنْ يكونَ من عطفِ الجملِ والمفرداتِ، وهو مبنيٌّ على أنّ عاملَ المبتدأِ والخبرِ الابتداءُ، ومذهبُ سيبويه أنّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأُ عاملٌ في الخبرِ، وعليه لا يتأتّى عطفُ المفرداتِ لِمَا فيه من عملِ عاملين، وفي الكشّافِ[١] ((بَرَآءَةٌ))[٢] مبتدأٌ مخصصٌ بالصفة خبرُه (إلى الذين)، أو خبرُ مبتدإٍ مقدرٍ، و(من) لابتداءِ الغايةِ متعلقٌ بمحذوفٍ وليس بصلةٍ، وإذًا إنّ على هذينِ الوجهينِ والجملة معطوفة على مثلها، ولا وجهَ للقولِ بأنّه معطوفٌ على (براءة)، كما يُقالُ: (عمرٌو) معطوفٌ على (زيد) في قولك: (زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ) فانظرْ وجْهَهُ مع أنّه يُرَى عملَ الابتداءِ فيهما. وفي الكشف[٣] إنّه أرادَ عطفَ (آذانٌ) وحدَهُ على (براءة) من غيرِ تعرّضٍ لعطفِ الخبرِ على الخبرِ، كما في (أريدُ أنْ يضربَ زيدٌ عمرًا) أو (يهينُ بكرٌ خالدًا)، فليس العطفُ إلا على الفعلين دون معموليهما، فهذا هو الذي مَنَعَهُ وفيه بُعْدٌ انتهى.

أقولُ في حواشي شرحِ المفتاح[٤] يريدُ أنّ في هذا العطفِ ما يحتاجُ دفعُهُ إلى دقة، لأنّ عطفَ(عمرو) على (زيد) يُوهمُ أنّه مُسندٌ إليه (قائمًا) على (قاعدًا)، أو عطفَ(قائمًا) على (قاعدًا) يُوهمُ كونَه مسندًا إلى (زيد)، وتلك الدقةُ أنْ يُعتبرَ في العطفِ مجردُ كونه مُشاركًا له في الخبريةِ، فليس عطفُ أحدهما وحدَه مقصودًا بل مأخوذًا مع عطفِ صاحبِهِ؛ ليرتبطَ أحدُهما بالآخرِ الارتباطَ الذي بينَ المعطوفِ عليهما، ولو حُمِلَ العطفُ على تقديرِ العاملِ دون إلّا كان الأمرُ أظهرَ انتهى.

وفي الحواشي الحسنةِ الإيراد المذكور على التمثيلِ واردٌ إلّا أنْ يُحملُ على النظيرِ لا التمثيلِ المطلقِ عطفُ المفردينِ على المفردينِ، وإنْ لم يكونا من جملتينِ انتهى. وقيلَ إنّه نظر لكونهما جملتينِ بحسبِ الأصلِ قبلَ دخولِ (كان)، أقولُ فيما ذكروهُ

(١) ينظر: الكشاف:٢/ ٢٤٢

(٢) التوبة:١

(٣) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٥/ ٩

(٤) ينظر: الحاشية على المطول(شرح تلخيص المفتاح):١٣٥

أمـورٌ منهـا: إنّ مـا ذُكِرَ في شرحِ المعنـى من الإشـكالِ وجوابِهِ مـن كلامِ الشريفِ وليـس مـن بناتِ أفكارِه كما يوهِمُهُ سـياقُهُ، ومنها إنّ ما وردَ عـلى التمثيلِ غيرُ واردٍ لأنّ مـرادَهُ إنّ الإشـكالَ ودفعَـهُ محتاجٌ إليه، سـواءٌ اتحـدَ العامـلُ أم لا، فلا حاجةَ للجوابِ عنه بما تقدمَ، ولذا أأمرُ بالتأملِ، ومنها إنّ ما أوردَ على الكشّافِ غيرُ واردٍ أيضًـا وإن تـراءى بادئَ الرأي، وتحقيقـه إنّه يعني أنّ عطـفَ(آذان) على (براءة) لا يتأتّـى، سـواءٌ قلنا إنّه خبرُ مبتـدإٍ مقدرٍ أو مبتدأٌ خبرُهُ ما بعـده لا من عطفِ القصةِ عـلى القصةِ، لا من عطفِ المبتـدإِ على المبتدإِ، والخبرِ على الخـبرِ من عطفِ مفردينِ عـلى مفرديـنِ في جملةٍ واحـدةٍ، فأَصلُهُ(براءةٌ مـن اللهِ وآذانٌ منـه إلى الذين عاهدتُم مـن الناسِ)، فقُـدّمَ وأُخِرَ، لأنّ تعقيبَ الجملـةِ الأولى بقوله: ((فَسِيحُواْ))[1] إلخ، والثانية بقوله: ((فَإِن تُبْتُمْ))[2] إلخ، يقتضي أنّ كلًا منها قصةٌ مسـتقلةٌ ترتبَ عليها أمورٌ مسـتقلةٌ، وهذا مما يأبى جعلهُما جملةً واحدةً كما أشارَ إليه بقوله: فإنْ قلتَ أيُّ فـرقٍ بين الجملـةِ الأولى والجملة الثانيـة؟ قلتُ: تلك أخبارٌ بثبـوتِ البراءةِ، وهذه أخبـارٌ بوجـوبِ الإعلامِ بما ثبَـت انتهى. وهي صريحـةٌ فيما قلنَاه مـن أنّ المانعَ من جهةِ المعنى لا جهةِ الإعرابِ، فقولُ الفاضلِ التفتازانيّ[3] تابعٌ لصاحبِ الكشـف،

(١) التوبة:٢

(٢) التوبة: ٣

(٣) مَسْـعُود بن عمر بن عبد الله الشَّـيْخ سـعد الدّيـن التَّفْتَازَانِيّ، الإِمَـام الْعَلامَة عَـالم بالنحو والتصريف والمعاني وَالْبَيَان والمنطق، ولد بتفتازان سنة (٧١٢ه) وقيل(٧٢٢ه) وهو الأقرب وتوفي سنة (٧٩١ه) في سرخس، من كتبه: (تهذيب المنطق) و (المطول) في البلاغة، و (المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتـاح، و (مقاصـد الطالبـين) في الـكلام، و (شرح مقاصـد الطالبين) و (النعم السـوابغ) في شرح الكلـم النوابغ للزمخشري، و (إرشـاد الهادي) نحو، و (شرح العقائد النسـفية) و (حاشـية على شرح العضـد عـلى مختصر ابـن الحاجب) في الأصـول، و (التلويح إلى كشـف غوامض التنقيـح) و (شرح التصريف العزي) في الصرف، وهو أول ما صنّف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، و (شرح الشمسـية) منطق، و(حاشـية الكشـاف)، و (شرح الأربعين النووية)، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، ودرة الحجال في أسماء الرجال:٣/ ١٤، الأعلام: ٧/ ٢١٩.

يعني إنّه لا وجهَ له للإطباقِ على أنّه يجوزُ في مثل (زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ) أنْ يُجعلَ من عطفِ الجملةِ على الجملةِ، وأنْ يعطفَ (عمرو) على(زيد)، و(قائم) على (قاعد)،كضربِ (زيد) (عمرو) أو (بكر) (خالدً)، وإنّما الكلامُ في عطفِ معمولي عاملين مختلفين، والجوابُ إنّ المرادَ أنّه لا وجهَ لجعلِه معطوفًا على المبتدإ من غيرِ أنْ يجعلَ خبرَهُ معطوفًا على خبرِ الأولِ وهو ظاهرٌ، ثم لا يخفَى أنّ هذا إذا كان مبتدأً وأما إذا جُعِلَ خبرًا فلا كلامَ في صحتِه انتهى.

تنبيه: قوله[١] (المنسرح):

نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنتَ بِما
عِنْدَكَ راضٍ والرأي مختلف

في حواشي المطول[٢] خبرُ الأولِ محذوفٌ، أو الخبرُ راضٍ ، بتقدير:(قومٌ راضٍ) كما في قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[٣] وزعمَ بعضُهم أنّ (نحن) للمعظم بنفسه وخبرُهُ (راضٍ)، ورُدَّ بأنّه لم يُسمعْ (نحن قائمٌ) لوجوبِ مطابقةِ خبرِه له كما في: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[٤]

وقوله[٥] (البسيط):

والمسجدانِ وبيتٌ نحن عامِرُهُ
لنا وزَمْزَمُ والأحواضُ والسُّتُرُ

أصله (عامروه) حذفتِ الواو واكتفى بالضمةِ، وإذا تعاطفا فكلٌ من الخبرين

(١) اختلف في نسبة هذا البيت، فنسب لقيس بن الخَطِيم، وهو في ملحقات "ديوانه" ص١٧٣، ونسبه في "الخزانة" ٤/ ٢٧٥، لعمرو بن امرئ القيس، وكذا في "جمهرة أشعار العرب: ٢٣٧.

(٢) لم أقف عليه

(٣) ص: ٢٤

(٤) الحجر: ٢٣

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٧/ ٦٩، والمعجم المفصل في شواهد العربية:٣/ ٢٢٥

المتعاطفين خبرٌ عن كلّ من المخبر عنه، ولو سَلِمَ فوجُهُ العطفِ إنْ مالَ المعنى وإنْ كان على التوزيعِ إلّا أنّ القصدَ إلى ربطِ المجموعِ لأمن اللبسُ، فلا بُدّ من أداة الجمع، وفي حواشي السعدِ على الكشافِ[1] هو نظيرُ (زيدٌ وعمرٌو قامَ أبُوهُ) و(ذهبَ أخوهُ)، وضميرُ (أبوه) لـ(زيد)، و(أخوه) لـ(عمرو) فلا بدّ من اعتبارِ التقديم والتأخير في مثله، وردّهُ السيدُ بأنّه اعْتُبِرَ التقديمُ والتأخيرُ لم يبقَ للواو في خبرِ المعطوفِ وجهٌ، وجعلهَا تأكيدًا لإلصاقِ الخبرِ بالمخبرِ عنه قصور وعجز، وفيه أنّ الاعتبارَ نظرُ التوزيعِ ومال المعنى فلا ينافي في القصدِ ظاهرًا إلى ربطِ المجموعِ بالمجموعِ وهو المرادُ.

واعلَمْ أنّ كلامَهم متفقٌ على أنّه لا يتواردُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، وفي الكتابِ وشروحِهِ[2] ما نَصّه لا خلافَ بين أصحابنا إنّ الفعلين إذا اتفقَ معناهُما جازَ وصفُ فاعليهما بلفظٍ واحدٍ، نحو:(مضى زيدٌ وانطلقَ عمرٌو الصالحانِ)، وكذا إذا اختلفا عند الخليلِ وسيبويه[3] فأجازَا (ذهبَ أخوك وقامَ عمرٌو الرجلانِ الصالحانِ)، والزجاجُ[4] وأكثرُ المتأخرينَ لم يجوّزُوه إلا في المتفقَين، وحجةُ المجيزانِ مذهبُ عملِ الفعلِ في الفاعلِ واحدٌ وإنْ اختلفَ (زيدٌ وعمرٌو الصالحانِ) وعملُ(زيد وعمرو) وعملهُما وإنْ اختلفَ الفعلُ والعملُ واللفظُ واحدٌ، فيجوزُ أنْ يقعَ على مختلفينِ ويردُ الفعلان إلى فعلٍ واحدٍ، فيكون الاسمانِ فاعليةً، فيقولُ في (ذهبَ زيدٌ وقدمَ عمرٌو الرجلانِ الحليمانِ) كأنّما قلنا:(فعلَ أخوك وعمرٌو هذين الفعلين)، وللمانع أن يفرقَ بينهما، فإنْ قيلَ يسقطُ الفعلُ الثاني تقديرًا ونجعلَهُ مؤكدًا للأولِ فكأنّما قلنا:(ذهبَ زيدٌ وعمرٌو الصالحانِ) قيل: يلزمَهُ بقاءُ الثاني بلا

(١) لم أقف عليه

(٢) ينظر: الكتاب:٢/ ٦٠، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):٢/ ٣٩٢.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/ ٦٠

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي :٤/ ٦٥٧

فاعلٍ وهو فاسدٌ عند البصريين، والأقيسُ عدمُ الجوازِ مطلقًا، وإنّما جازَ(هذا رجلٌ وتلك امرأةٌ منطلقانِ)؛ لأنّهما خبرُ مبتدأينِ مشار إليهما انتهى.

فـإنْ قلـتَ: كيف هذا مع ما تقـدمَ من أنّه لا يجـوزُ تواردُ عاملـينِ على معمولٍ واحـدٍ قلتُ: مـا ذُكِرَ هنا مخصوصٌ بالنعـت، لأنّهم يغتفرونَ في التابـع ما لا يُغتفرُ في المتبـوعِ، وأمّـا العطفُ فالكلامُ فيه مفصلٌ في كتبِ العربيةِ جازَ فيه إذا كان الثاني تأكيدًا كما ذكرَهُ السـيرافيُّ[1] في آيةِ الجاثيةِ ، وما ذكره هنا مخالفٌ له فتأملْهُ فإنّه دقيقٌ جـدًّا، فإنْ قلـتَ: عُلِمَ من هذا إنّ العطفَ على المحلّ إنّما يتأتى عنده إذا كان إعرابُهُ غيرَ ظاهرٍ وكان مقدمًا على الخبرِ لفظًا أو تقديرًا فما وجهُهُ؟ قلتُ: أما الأولُ فظاهرٌ لِمَـا فيه من القبـحِ الظاهرِ، وأما الثاني فلأنا إذا عطفنا قبلَ التمامِ كنّا عطفنا على مبتدإٍ متوهم سـيأتي ما يَصلـحُ أن يكون خبرًا له، ولو عطفنا عليه بعد الخبرِ الذي سـبقَهُ ناسـخٌ كنّا عاطفينَ عـلى مبتدإٍ لا خبرَ له، ولم يُعهَدْ له في العربيـةِ فاعرفْهُ والحمدُ للهِ الذي هدانا لهذا فضلِهِ ومَنّهِ.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/ ٣٣٩

الفهارس الفنية :

أولًا : فهرت الآيات القرآنية

الآية الكريمة	سورتها	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	التوبة	٣	٤٥٥
﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ ﴾	لقمان	٢٧	٤٥٥
﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾	المائدة	٦٩	٤٥٩
﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾	المؤمنون	٩٩	٤٦٠
﴿وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡ﴾	ص	٢٤	٤٦٥
﴿وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ﴾	الحجر	٢٣	٤٦٥

ثانيًا : فهرس الأبيات الشعرية

البيت	بحره	رقم الصفحة
فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم		٤٦٠
نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنتَ بِما	المنسرح	٤٦٧
والمسجدان وبيتٌ نحن عامِرُهُ	البسيط	٤٦٧

ثالثًا: فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
سيبويه	ذكر كثيرًا
أبو علي الشلوبين	٤٥٨
ابن جني	٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٢
أبو علي الفارسي	٤٦٢
الجاحظ	٤٦٢
الحافظ محمد بن سليمان	٤٦٢
الدماميني	٤٦٤
التفتازاني	٤٦٦
الخليل بن أحمد	٤٦٨
الزجاج	٤٦٨
السيرافي	٤٦٩

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم
* الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان.
* الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي(١٣٩٦ه)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.
* البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
* بغية الوعاة في طباقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي(٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
* البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: فوزي عطيوي، مكتبة ودار الهلال_ بيروت ٢٠٠٣م.
* التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض حمد القوزيّ، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
* جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
* الحاشية على المطول(شرح تلخيص المفتاح)، الشريف الجرجانيّ، قرآه وعلق عليه: رشد أعرضي، دار الكتب العلمية_بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٧م.
* الخاطريات، ابن جني، رسالة ماجستير ،تحقيق: سعيد القرني، جامعة أم القرى/ السعودية، ١٩٩٦م.
* خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحمويّ، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت– لبنان ٢٠٠٤م.

* خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت ١١١١هـ)، دار صادر _ بيروت.
* درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي، الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
* شرح المغني ، شرح الدماميني على مغني اللبيب، أبو بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي_بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
* شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي الشلوبين ، تحقيق: تركي العتبي، مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
* شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا التبريزي، دار القلم _بيروت.
* شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافيّ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية_ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
* الكتاب، سيبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي_ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ، ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م.
* الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبيّ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
* معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر، الطبعة الأولى.

* المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية_بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
* المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشريّ، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/ د. عبد المجيد قطامش.، والجزء السابع: د. محمد إبراهيم البنا/ د. سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.